الأهمية الاقتصادية للتعليم

بين

التنظير والواقع

دكتور

السيد أحمد عبد الخالق

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
مدير مركز الدراسات السياسية والدولية
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

المقدمة

مثل العنصر البشرى ومازال محور العملية الاقتصادية من المهد الى اللحد اذ لعب أدوارا تتفاوت فى طبيعتها وكذلك فى درجتها من مجتمع الى آخر ومن فترة زمنية لأخرى حسب خصوصية كل مكان وكل زمان وبما يعكس مستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى فى مجتمعه .فلقد قدم هذا العنصر العمل ليكون أول عناصر الانتاج وأقدمها و الذى يكسب العناصر الأخرى فعاليتها وقيمتها الاقتصادية. ولقد اختلف دور عنصر العمل اذ كان يعتمد فى البداية على القوة البدنية والقدرة على بذل المجهود العضلى فى وقت كان يشكل العنصر الفاعل الرئيسى إن لم يكن الوحيد ،لكن مع التطور الاقتصادى والاجتماعى بفعل تطور الفكر الإنسانى- رغم محدوديته فى ذلك الحين - وبفعل ازدياد حجم السكان وتعدد حاجاتهم وتنوعها ،اضطر الإنسان الى اللجوء الى وسائل أخرى كاستخدام وسائط (الآلة البدائية جدا) لتعينه فى عملية الانتاج وتساعده على التعامل مع الطبيعة وليزيد من انتاجيته ولتعطيه قدرا من الراحة البدنية ومن هنا دخل عنصر رأس المال ولكن نظرا لبدائيته وضآلة اسهامه اعتبر من قبل المفكرين على أنه نوع من العمل المخزون.

ودأب الكتاب على دراسة هذا العنصر ومن هنا ظهرت نظريات عديدة تفسر اختلاف قيم السلع على أساس العمل ، وظهر ما يعرف بمدأ تقسيم العمل . بل أن ماركس اتخذ من نظرية فائض القيمة واستغلال العمل منطلقا لهجومه على النظام الرأس مالى ككل . وهكذا إستمر العمل محورا للقيمة فى الفكر الاقتصادى .

أكثر من هذا كان عنصر العمل يستخدم وحتى وقت قريب جدا على المستوى الدولى كأحد التفسيرات الهامة لتحركات رأس المال الدولى عبر الحدود . حيث تلجأ الشركات متعدية الجنسيات الى الدول التى يتوافر فيها هذا العنصر بأجور خفيضة وانتاجية مرتفعة نسبيا. بل أن الاهتمام بهذا الجانب أصبح يثير مشاكل بين الدول المتقدمة والنامية الآن حيث ترى الأولى أن انخفاض الاجور فى الثانية مكنها من أن تغزو أسواقها بسلع منخفضة الثمن لا تستطيع أن تجاريها الدول الصناعية ذاتها ، مما يعد مصدرا رئيسيا ليس فقط لانخفاض أجور العمال شبه مهرة فيها و لكن للبطالة ذات المعدلات المرتفعة نسبية فى هذه الدول ، هذا بالاضافة الى ظهور ما يعرف بمعايير العمل الدولية تجنبا لتوظيف العمل كأداة لإغراق أسواق بعض الدول بالسلع وهو ما يعرف بالاغراق الاجتماعى .

مما سبق يمكن القول أن الانسان وما يمثله كمصدر للعمل كان ومازال محور النشاط الاقتصادى بكل جوانبه . إلا أن دور الانسان كان ومازال وسيظل يتطور بدوره . فلم يعد العمل المطلوب اليوم هو ذات عمل الأمس البعيد ولا حتى القريب . اذ لم يعد عملا عضليا ،بل أصبح عمل يستند الى العلم والتعليم والمعرفة والقدرة على توظيف كل ذلك فى خلق سلع قد تأخذ شكل الآلة التى يستعملها الانسان فى عملية الانتاج أو الاتصال أو النقل ...الخ. فالانسان هو الذى يخلق الآلة والسلع التى قد تأخذ شكل سلعة استهلاكية معمرة أو غير معمرة وقد تأخذ شكل خدمة فى صور وأشكال عديدة . فالأساس أصبح -اذن- ليس القدرة على بذل المجهود ، بل القدرة والإستعداد على التعلم ونوع ما يتعلمه والقدرة على اكتساب المعرفة وتجسيدها فى صورة سلع وخدمات .

وهنا ينبغى أن ننوه منذ البداية أن الإنسان عبارة عن منظومة متكاملة روحا وجسدا و بدنا وذهنا ولا يمكن تطوير جانب مع إهمال آخر ، هذا من جهة ، ومن

جهة أخرى يرتبط بما سبق أن الارتقاء بجانب ما فى الانسان يدفع الى الإرتقاء بمختلف الجوانب الأخرى ويرتبط بها إرتباطا عضويا فالجانب الثقافى والقيمى يرتبطان بالتعليم و التعلم والعكس بالعكس . لذا فان الحديث عن تنمية العنصر البشرى يحتاج الى الحديث عن تنمية الانسان صحياً وإجتماعياً ونفسياً وإقامة وبيئياً...إلخ ، وهذا كله واجب ولكنه قد يكون صعباً فى بحث كهذا . لذا أردنا أن نقصر بحثنا هذا على التعليم كأحد أبرز العوامل التى تسهم فى تنمية الانسان من خلال نوع ما يتعلمه ، إكتساب المعلومة والمعرفة والقدرة على تجسيد كل ذلك فى سلع و خدمات ينتفع بها بنى الانسان ككل أى أن الأساس هو القدرة الذهنية و العقلية ويكمل ذلك أن قدرة الانسان على الاستمرار فى تحقيق ذلك ترتبط باستمرار قدرته على التعليم والبحث والتطوير والتفكير.

وفى سبيلنا للقيام بهذه الدراسة نرى أنه من الأوفق ان تتم على نحو يجمع بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية للأهمية الاقتصادية للتعليم. لذا نقترح أن تقسيم الدراسة الى مبحثين أساسيين. ففى المبحث الأول نتناول التحليل النظرى فى اطار المدارس الفكرية ومحاولات التنظيرالمختلفة التى قال بها أبرز الكتاب . هذا فى حين ندرس فى المبحث الثانى الجوانب التطبيقية لأهمية التعليم الاقتصادية على ضوء الدراسات التى اجريت فى هذا الشأن.

المبحث الأول

الأهمية الاقتصادية للتعليم

(الجانب النظرى)

ولقد كان طبيعيا أن يتجه المفكرون وبصفة خاصة الاقتصاديين منهم نحو دراسة وتحليل العوامل التى تسهم فى تنمية القدرات البشرية للإنسان ولعله من المفيد فى هذا الصدد أن نعرض لمكانة التعليم فى الفكر الاقتصادى .

لقد أدرك **الرواد الكلاسيك** مثل بيتى وهيوم ، وسير جيمس ستيوارت ومالتس أهمية التعليم وربطوا ليس فقط بينه وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل ذهبوا أبعد من ذلك الى أنه يمكن الدولة من أن تحسن توظيف واستغلال مواردها بما يجعلها قادرة على تصدير السلع والخدمات الى الاسواق الخارجية ومن ثم يزيد قدرتها على الحصول على ما تحتاجه من واردات . وأضاف هؤلاء وغيرهم بأن التعليم يلزم أن يعمل على تحقيق رفاهية المجتمع من خلال ارتباطه بالسياسة الاقتصادية . ولفت Petty الانظار الى أن تحسين وتطوير التعليم يوفر للدولة معينا لا ينضب يمكن توظيفه فى خلق سلع للتصدير بشكل دائم .[١]

من مظاهر إهتمام الكلاسيك بعنصر العمل أنهم قالوا بنظرية العمل فى القيمة ، على أساس أن قيمة السلع تتحد بكمية العمل التى تحتويها حسب الأهمية التى يخلعها عليها المجتمع . ثم قالوا بنظرية عوامل الانتاج أو نفقة الانتاج ليدخلوا الى جوار عنصر العمل بعض العناصر الأخرى . هذا فى الوقت الذى نجدهم قد أبدوا إهتماما بمسألة التعليم ودورها فى الاقتصاد .

---

[١] يسرية مغازى ١٩٨٢: ٥-١١ .

ويرجع إهتمام الكلاسيك بالتعليم الى "آدم سميث" الذى نادى بأهمية التعليم وحث على تحريره من سيطرة الكنيسة . ورأى سميث أن التعليم يرفع من كفاءة الانسان من خلال ما يؤدى إليه من خلق وتحسين المهارات البشرية مما يؤدى الى زيادة مستوى الإنتاجية وتراكم رأس المال الطبيعى . لذا رأى "سميث" أن تباين مستويات المهارات يرجع الى تباين مستويات التعليم. كما أن التعليم يعد – طبقاً لسميث – أساسا لخلق سلام إجتماعى وإرتقاء ذاتى للانسان وفى النهاية يحقق تقدما إقتصاديا . وكأن آدم سميث يبرز الدور المباشر وكذلك غير المباشر للتعليم فى علاقته مع الاقتصاد .[١]

أكثر من هذا نجد أن آدم سميث جذب الاهتمام الى قضية تمويل التعليم وتساءل عمن يتولى عملية الانفاق هل الفرد أم الحكومة ؟ وحول أهمية التعليم يقول فى كتابه ثروة الأمم : أن " إقتناء الفرد للكفاءة الشخصية بمثابرته على التعليم ، عادة ما يكلف أموالا تعتبر بالفعل رأسمالا ثابتا ومحققا للشخصية الإنسانية ، فهذه الكفاءة الشخصية تؤلف جزءا من المجتمع الذى ينتمى إليه ، كما تؤلف جزءا من ثروته الشخصية ".وفى هذا المقطع يبرز سميث دور الانسان والتعليم ويسوى فى أهميته بينه وبين رأس المال المادى .[٢]

وفى ذات الاتجاه اعتبر كل من ريكارد ومالتس أن التعليم وسيلة أساسية لخلق وضمان إستمرار قيم ومثل جديدة حول العمل والأسرة والاستقرار الاجتماعى وانتشار هذه القيم والمثل واعتبرا أن التعليم يعمل على تنظيم الاسرة .

---

[١] محمد غنيمة، ١٩٨٢ : ٥-١١ .

[٢] غادة قضيب اللبان ، ١٩٩١ .

كما رأى "جون ستيوارت ميل" أيضا أن التعليم يكسب الإنسان العديد من القدرات – التى يطلق عليها مصطلح العمل – وأنه وسيلة لتحقيق الإصلاح من خلال التربية والتعليم . لذا نادى بضرورة أن يكون التعليم إلزاميا وطالب من ثم بمعرفة الوسائل التى تزيد من فعاليته . أكثر من هذا لفت ميل الأنظار الى العلاقة بين التعليم وتكوين شخصية الإنسان وإكسابه قيم بناءة مثل الدقة فى الحكم على الأشياء والحذر والحرص على تطوير الذات . بناءا على هذا لم يكن مستغربا أن يطالب "ج.س.ميل " بأن تتولى الدولة الإنفاق على تعليم أولئك الذين يرغبون فى التعليم ولا تستطيع أسرهم تمكينهم من مواصلة التعليم . وهذه الدعوة تعنى أن" ميل" يقر مبدأ التعليم الخاص فى أن تدخل الدولة فى التمويل يكون بالنسبة لغير القادرين أما بالنسبة للقادرين فتنفق عليهم أسرهم وهو بهذا يقدم دليلا على بعد نظر بعيد فى هذه القضية. إذ رأى وجوب ألا يشكل تدخل الدولة فى تمويل التعليم عقبة على طريق أصحاب المدارس الخاصة أى ينادى فى ذات الوقت بإفساح المجال للتعليم الخاص وحفزه وإزالة العقبات من أمامه . كما أن "ميل" يجيب على السؤال الذى أثاره "آدم سميث حول مصدر الإنفاق على التعليم ، والواقع أن هذه الرؤية المتوازنة لـ "جون ستيورات ميل " حول أهمية التعليم والجمع بين التمويل العام والخاص تكشف عن مدى إهتمام الكلاسيك بالتعليم وجدواه على نحو متعمق نحن فى حاجة الى الإسترشاد به الآن. [1]

ويمكن الزعم أن الإتجاه العام لدى الكتاب الكلاسيك هو الاعتقاد فى أهمية رأس المال البشرى التى بدأها "آدم سميث" حيث يعمل على تطوير وصقل المواهب الطبيعية والمكتسبة ، بل ويعمل على تطوير السلوك والإتجاهات المؤدية الى التقدم الاقتصادى . لذا نجد أن ماكلوتش" McCulloch " حينما عرف رأس المال القومى

---

[1] محمد غنيمة ، ١٩٩٦ ، الكتاب الأول : ٢٥ .

أدخل فيه مهارة وذكاء وقدرة الغالبية العظمى على الابتكار والتجديد بالإضافة الى رأس المال الطبيعى الذى ركز عليه "ريكاردو". واعتبر" ماكلوتش" ان التباين بين مستويات التطور فى المجتمعات يعود أساسا الى التباين فى المقدرة على الخلق والأبداع والابتكار لدى أفرادها أكثر مما يعزى الى التباين فى مدى وفرة الموارد الطبيعية . ولقد استشهد ماكلوتش بماحدث فى المانيا فى عهد التجاريين حيث أرجع تطورها الى التنوير السياسى وما توافر لدى أبنائها من مهارة علمية وتكنلوجية وركز على العلاقة بين التعليم ورفع مستويات الانتاجية.[١] بل أن Von Thunen ، ١٨٧٥ زعم أن التعليم وما يخلقه من رأس المال البشرى يقف وراء الزيادة فى رأس المال الطبيعى ، حيث رأى أنه توجد علاقة إرتباط إيجابى بين ارتفاع مستويات التعليم والمهارة داخل وحدات العمل وحجم ما تمتلكه الأمم من رأس مال وارتفاع معدلات الانتاج والانتاجية .[٢]

ولقد أبدى **النيوكلاسيك** اهتمامهم كذلك بالتعليم ودوره فى خلق رأس المال البشرى و من ثم على تقديم عنصر العمل القادر على الاسهام الفعال والكفء فى عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية . وانتقد "مارشال" عدم إعطاء الأهمية الواجبة لدور العنصر البشرى فى عملية الانتاج على نفس القدر مثل رأس المال المادى .

من هنا نجد أن " مارشال " ذكر أن:

The most valuable form of capital is that invested in human being

وفى هذا الصدد يتعمق " مارشال " فى تحليله لأهمية التعليم ليذكر أن الحكم على الإتفاق على التعليم لا يكون بالنظر بالنتائج المباشرة التى تترتب عليه فقط ، بل يجب أن ينظر اليه كإستثمار ليعطى السواد الأعظم من الشعب فرصا أكثر مما

---

(١) يسرية مغازى شعير ، ١٢-١٧ .

(٢) محمد غنيمة ،الكتاب الأول : ٢٨. P.Streeten ,1972:129-130

كان يمكنهم تحقيقه لأنفسهم . وكذلك من مظاهر مدى إهتمام "مارشال" بالتعليم تفرقته بين دور التعليم العام والتعليم التطبيقى . فهو يرى أن التعليم يكتسب أهميته من الإسهام فى رفع مستوى القدرات العامة للفرد ومستوى ذكائه وثقافته للعمل بكفاءة والتوافق بين الحياة فى العمل وخارج العمل . هذا فى حين أنه بالنسبة للتعليم التطبيقى الذى يرتبط بالواقع العملى يرى " مارشال " أنه يعد ذو أهمية كبيرة حيث يؤدى الى زيادة الثروة المادية للمجتمع . وفوق كل هذا وقبله يرى " مارشال " أن التعليم يعد مطلبا جوهريا وأساسيا فى حد ذاته على المستوى الانسانى .(١)

الواقع ان النموذج النيوكلاسيكى يتسع ليشمل العديد من التحليلات القديمة والحديثة .(٢) فوفقا لهذا النموذج فإن معدل النمو/ الفرد على الأجل الطويل يعتمد بصفة أساسية على مستوى التقدم التكنلوجى ومستوى الانتاجية وهو ما يعتمد بدوره على مدى إنتشار التعليم الجيد وقدرته على توفير العقلية القادرة على إستيعاب التكنلوجيا المتطورة ونشرها فى ربوع البلاد وفى مختلف القطاعات الاقتصادية . إذ فى الواقع يتسم التناسب بين هذه المتغيرات بأنه من طبيعة طردية .

وفى هذا الصدد يزعم L. Katz أن زيادة قدرها ١٠٪ فى التحصيل العلمى (عدد سنوات التمدرس + القيد فى المدارس) ترتبط بزيادة قدرها ٢,٠٪ فى معدل النمو .

---

(١) P. Streeten .op. cit : 130 -131.

(٢) هذا النموذج يعزى الى Ramsy, 1929 . Solow. 1956 ,57. Fabricant , 1954 . Abramovitz , 1956 . Kendrick ,1956 . Cacs ,1965. Koopmans ,1965 . Nelson & Phalps ,1966. Lucas ,1988 . Backer & Murphy &Tamura ,1990. Rebelo ,1992. Mulligan &Saga Martin ,1992. Denison . Shultz.
مذكورة فى R. Barro ,1992 : 201 -202.

ويجادل "بارو" بأن زيادة القدرة التعليمية تؤثر إيجابيا على النمو من خلال عدة طرق من أهمها : الأول أن التعليم يسهم فى خلق قوة العمل المتعلمة القادرة على تبنى وإعتناق التكنلوجيا المتطورة . الثانى أن زيادة القدرة التعليمية ترتبط بزيادة في الإستثمار فى رأس المال المادى . وهذا العامل يكتسب بعدا هاما حيث أن تزايد مهارة القوى العاملة فى أمة ما يمكن أن تلعب دورا حيويا فى جذب رأس المال الدولى فىإقتصاد يزداد إتجاها نحو العولمة . الثالث أنه كلما إزداد مستوى تعليم السكان فإنهم يكونون أقل ميلا للخصوبة وأكثر ميلا للإستثمار فى أولادهم فيما بعد.

ويضيف" كاتز " الى ما سبق أن البحوث والدراسات التى أجريت على المستوى الكلى وكذلك الجزئى حول العلاقة بين التعليم والإنتاجية تؤيد ما إنتهى اليه" بارو". أكثر من هذا ذهب كاتز بأن التعليم يؤدى ليس فقط الى زيادة الانتاجية بل الى التوزيع المتساوى لثمار النمو الاقتصادى كذلك .[١]

وتوجد نظرية جديدة للنمو أسهم فيها Robert Lucas 1980 وغيره حول وضع نموذج للنمو الاقتصادى مع أخذ تأثير التعليم فى الحسبان لتشرح بعض جوانب التدفقات الرأسمالية الدولية والاختلافات فى نسب عوامل الانتاج . وتدور فكرتها الرئيسية حول أن:

إنتاجية العامل عند أى مستوى من المهارة تزداد من خلال العمل فى بيئة حيث يكون العمال الآخرون يمتلكون مهارات ورأس مال بشرى عظيم .

ويضاف الى هذا الجدل من قبل بعض المنظرين الجدد حول النمو عما يسمى بآثار الجوار neighborhood effects والتى تم تأكيدها من قبل علماء

---

[١] R. Barro ,1992 : 217.

الاجتماع مثـل William Wilson وكذلك فكـرة رأس المـال الاجتمـاعى Social capital والمنسـوبة الـى James Coleman . حيـث تقـدم الدراسـات التطبيقيـة مسـتخدمة مجموعـات مـن البيانـات التـى تجمـع بيـن المعلومـات عـن الأفـراد مـع الخصـائص الإقتصادية والإجتماعيـة والتصرفـات مـن الجيران القـاطنين ، أعضـاء الأسـرة وزمـلاء المدرسـة ، تقـدم دعـم قـوى لفكـرة آثـار الجـوار للقـدرة التعليميـة educational attainment والاجراءات الأخرى لتراكم رأس المال البشرى وأداء سوق العمل . أى أن التعليم والصحة والإسـتثمار فـى رأس المـال البشـرى قـد يدفـع البشـر إلـى الإنتقـال الـى أمـاكن أخـرى ذات مسـتوى أرفـع وأحسـن وهـذا قـد يدفـع بالمجتمع نحو التحسن المستمر فى سلوكه . وفى هذا الصـدد كشـفت دراسـة حديثـة نسبيا لـ Juan Luis Lodono 1990 أن العامل الرئيسـى فـى العلاقـة بيـن التنميـة الإقتصادية وعدم عدالة توزيع الدخل يتمثل فى ضعف الإستثمار فى التعليـم. فكلمـا زاد عدد العمال الحاصلين على مستويات أعلى من التعليم كلمـا زاد الميـل لتضييـق الفجوة بين الأجور من خـلال زيـادة مسـتوى المهـارة . فـالتصنيع يمكـن أن يكـون مصاحبا لتوزيع أكثر عدالة للموارد الاقتصادية لو صاحبـه زيـادة فـرص الحصـول على التعليم .

والدول التى تستثمر بكثافة فى التعليـم مثـل تـايوان ،كوريـا الجنوبيـة تحقـق معدلات سريعة وتحقق فرص أكثر عدالة لتوزيع الدخل عن الدول التى تحقق تنميـة صناعيـة علـى نحـو غير متـوازن بزيـادة الاسـتثمار فقـط فـى رأس المـال المـادى وتركيز أقل على التعليم .

وزعم الكاتب أن :

Thus increased investments in education have the potential to a "win - win" situation of strong economic growth and produce a more equitable distribution of economic resources. p. 222

وينبغى أن يلاحظ أن التباين فى المهارات يكون مصاحبا لتحول نحو زيادة الطلب على العمالة لصالح العمال الأكثر تعليما خاصة أولئك ذوى المهارات المرتبطة بحل مشاكل معينة . ويفسر "Katz" هذا التحول فى دول الـ OECD بـ:

أ/ زيادة إتجاه هذه الدول نحو العولمة .

ب/ التحولات التكنلوجية التى تعتمد على المهارات الناجمة عن ثورة الحاسب الآلى.

ومن ثم فإن زيادة الإستثمار فى التعليم وزيادة المهارات قد لا يؤدى الى خلق تباينات كبيرة فى الاجور كما هو الحال فى المانيا واليابان مقارنة بما حادث فى أمريكا . لذا ، فأنه ينصح بزيادة الإستثمارات التى يستفيد منها أولئك الذين فاتهم قطار التعليم خاصة التعليم العالى من خلال إتاحة فرص التعليم المستمر والتدريب بالجامعة المقترح بالنموذج. وفى هذا الصدد يقول James C. Miller 111 أن التعليم يعد السبيل للبعض من أن يحقق شيئا فى حياته أو كما يقولون يصنع نفسه بنفسه "make something of himself"

ويرى" **شولتز**" أن التعليم هو نوع من الإستهلاك ، لكنه الإستهلاك الإستثمارى الذى يدفع نحو الإستثمار ويؤدى إلى رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية . ومن ثم رأى وجوب تخصيص إستثمارات جيدة للتعليم والعمل على حسن التوظيف والاستفادة من هذه الإستثمارات . وفى إطار تحليله لدور التعليم إقترح " شولتز" وجوب معالجة هذا الدور من خلال المفاهيم الآتية :[1]

أ – التعليم كإستهلاك جارى .

ب– التعليم كإستهلاك للمستقبل (إستثمار).

---

(1) P. Streeten , op.cit : 130 .

ج- التعليم والقدرة الإنتاجية فى المستقبل .

فبالنسبة للمفهوم الأول ، يعتبر التعليم نوع من الإستهلاك الذى تهدف إلى إشباع حاجات الفرد والمجتمع . إلا أنه يلاحظ أن التعليم يتميز بأنه مستمر ودائم مع الانسان ، لذا فينظر اليه على أنه نوع من الإستهلاك المعمر ومن ثم فإن الإنفاق و الإستثمار فيه يعد كمن يشترى سلعة معمرة يستفيد منها أطول فترة زمنية ممكنة .

هذا بينما يشير المفهومان الثانى والثالث للتعليم على أنه إستثمار نظرا لأنه يؤدى الى :

- زيادة المقدرة الإنتاجية للفرد ومقدرته على توليد الدخل .
- الكشف عن المواهب وتعهدها بالرعاية والصقل مما يؤثر بالإيجاب على الإقتصاد الوطنى .
- زيادة القدرة على التكيف مع ظروف العمل .
- إعداد القوى العاملة المؤهلة .
- الإرتقاء الإجتماعى والتطور المهنى .[1]

ولعل إسهامات "**شولتز**" أدت الى غرس إقتصاديات التعليم فى صلب التحليل الإقتصادى . لذا نجده يقول :

" إن التعليم عملية إستثمارية .....وأن القدرة الإنتاجية للعمل هى وسيلة الإنتاج فنحن نصنع أنفسنا ونبنى قدراتنا ، وفى هذه الحدود تعتبر الموارد البشرية وليدة الإستثمارات التى يحتل فيها التعليم مكانا بارزا هاما". كما يضيف شولتز " أن الإنفاق على التعليم يشكل إستثمارا طويل الأجل ينطوى على تحويل المدخرات من

---

[1] يسرية غازى ، مرجع سابق : ٣٤-٣٨ .

شكلها النقدى والمالى الى إستثمارات فى صورة مهارات وقدرات skills and capabilites .[1]

ولقد كشف "**سولو**" من خلال نظريته " البواقى residuals " أن عوامل التعليم والعلم والتكنلوجيا تعد مسؤولة عن الجانب الأكبر فى زيادة إنتاجية الفرد/الساعة فى القطاعات غير الزراعية فى الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٠٩-١٩٤٩ . إذ إزدادت هذه الإنتاجية بـ ١٠٠٪ خلال الفترة المذكورة وإن ١٢,٥٪ فقط من هذه الزيادة يمكن أن تعزى إلى الزيادة فى رأس المال المستخدم وهو ما يعنى فى ذات الوقت أن العمالة والمهارة والعلم والتكنلوجيا يعزى لها الجزء المتبقى وهو ما يعادل ٨٧,٥ ٪ [2] .

ويؤكد هذا الاتجاه العام ما قام به Odd Okrust فى النرويج خلال الفترة ١٩٠٠ الى ١٩٩٥ حيث أثبت أن التحسين المستمر فى العامل البشرى من خلال التعليم يؤدى الى زيادة فى الناتج القومى بـ ١,٨ ٪ وكذلك انتهى الى أن إسهام العامل البشرى فى الناتج القومى يبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف الزيادة الناجمة عن حقن الاقتصاد برأسمال جديد.[3]

ولقد انتهى "**شولتز**" فى دراسته على الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٢٩-١٩٥٧ إلى ما يؤكد هذا الإتجاه العام ، ومن الإسهامات الجديرة بالذكر هنا ما قام به دنسون فى دراسته وتحليله للآليات التى يسهم بها رفع مستوى التعليم فى زيادة معدلات النمو الإقتصادى :

---

[1] حلبى عبد الهادى، ١٩٩٥: ٥٠٧/٥ .

[2] محمد غنيمة ، مرجع سابق :١١٩.

[3] محمد غنيمة ، نفس المرجع .أنظر كذلك رسالة : يسرية غازى، ١٩٨٢: ١٣٤.

– الانسان الأكثر تعليما يؤدى وظيفته على نحو أسرع وأكفأ وباشراف أقل بالإضافة الى قيامه بأشياء أخرى كثيرة .

– زيادة تقبل الأفكار الجديدة وأكثر وعيا بالأساليب الأفضل لأداء العمل .

– زيادة فرص العمل ، زيادة فرص الإختيار ، زيادة إمكانية التقدم والرقى فى مجال المهنة .

– إستمرار التقدم العلمى والتكنلوجى يعنى إستمرار التغير فى هيكل المهمة أو العمل وهذا بدوره يحتاج الى مستويات تعليمية أعلى إذ أن استمرار هذا التقدم يعنى موت مهمة وظهور مهمة جديدة ويؤدى إلى تناقص كفاءة الخريجين مع مرور الوقت . فمثلا المهندس تقل كفاءته بمقدار النصف بعد عشر سنوات من تخرجه وأن الشخص أو العامل فى البلدان المتقدمة قد يضطر الى تغيير مهنته ٣–٤ مرات فى حياته العلمية ولاشك أن ذلك يكشف عن أهمية التعليم والتدريب المستمرين.[١] والواقع أن Edward Denison أيد هذا الجدل بدراسة عن تطور والدخل القومى فى الولايات المتحدة من ٢٩–١٩٥٧ كذلك.[٢]

أمام هذا كله لا ندهش أن نرى بعض الكتاب ينطق لسانهم بالحق مثل Scott,G.الذى قال أن هجرة العقول والايدى العاملة الى الولايات المتحدة يعد نوع من المساعدة الاقتصادية الخارجية التى يحصل عليها هذا البلد . بل أكد الكنوجرس الأمريكى ذلك فى عدة تقارير له . ولعله من المفيد هنا أن نذكر أن ما تحصل عليه الولايات المتحدة والدول الأخرى المستقبلة للعقول والسواعد المهاجرة تعد تحصل على مكسب صافى أى إضافة صافية كلية الى الناتج القومى ولقوة العمل والإبتكار والتجديد فيها دون أن تتحمل شيئا فى نفقة اعدادها وتعليمها وتدريبها وتجهيزها.

---

[١] محمد غنيمة ، المرجع السابق :١٢٤–١٢٧.

[٢] يسرية غازى ، ١٩٨٢: ٤٨.

وفى المقابل – وبنفس المنطق – تعد هجرة هؤلاء من أوطانهم التى أنفقت الكثير عليهم وانتظرت أمدا طويلا ليصبحوا منتجين وليسهموا فى رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية ، تعد خسارة كلية صافية ماديا وبشريا . وهو الأمر الذى يستأهل معالجة على جانبى هذه المعادلة الصعبة أى على جانب دول الإستقبال – الدول المتقدمة – ودول الإرسال أى الدول النامية.

والواقع أن الأفكار والتنظيرات السابقة خاصة فى الخمسينات والستينات تعد تحولا نسبيا عن الاعتقاد والفكر بأن رأس المال هو عماد التنمية وأن مشكلة الدول النامية تتمثل فى نقص التمويل ومن ثم فإن الخروج من هذا الوضع يسلزم الحصول على الأموال سواء من مصادر داخلية وكذلك خارجية أى التركيز على الجوانب الكمية لهذه العملية . إلا أن الواقع أثبت عدم صحة هذا الإعتقاد على إطلاقه . مما دفع نحو التركيز على جانب تشغيل رأس المال ومحدداته وهنا اتجهت الأنظار الى دور البشر . الأمر الذى دفع الى الاهتمام بالبعد البشرى فى عملية التنمية الاقتصادية . الا أن هذا الاهتمام تركز فى بداية الأمر حول دور التعليم فى تنمية الموارد البشرية أى اعتبار البشر أحد عناصر الإنتاج[1] . ومع مرور الوقت ومع تزايد إدراك أهمية هذا العنصر ازداد الإهتمام بالتعليم على أساس كونه أساسا للتنمية البشرية من مختلف جوانبها وهو ما يؤكد على خصيصة التعليم بأن له دورا مفتاحيا ، كما سبق ذكره . وفى خطوة أكثر تقدما تزايد البعد الكيفى فى البعد البشرى ذاته . لذا ازداد التركيز على الجانب الكيفى والذى يمثل التعليم والتدريب وما يؤديان اليه من غرس قيم ومهارات والارتقاء بالقدرات والخصائص السكانية .

[1] محمود محمود الإمام ، ١٩٩٥ : ٣٩١.

وفـي مقـابل كـل مـا سـبق لا نعـدم وجـود بعـض الآراء مثـل رأى M.Freidman الذى يـرى أن الإنفـاق فـى الاسـتثمار علـى التعليـم يكـون ذو عـائد اقتصادى غير مضمون وغير مؤكد ومن ثم لا يتمتع بنفس الجاذبية التى يتمتـع بهـا الاستثمار فى رأس المال المادى مثل اقامة المصانع والمشاريع.[1]

صفـوة القـول : نـرى ممـا سـبق أنـه يكـاد يوجـد شـبه اجمـاع بيـن الكتـاب الاقتصاديين على أنه توجد علاقة عضوية بين التعليم وتنمية العنصـر البشـرى مـن جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة بمختلـف جوانبهـا وأبعادهـا مـن جهـة أخرى . وهذا ما سوف نسلط عليه الضوء فى الجزء القادم من هذه الدراسة .

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر أحمد مندور :١٩٩٦، ٨٢-٨٤ .

المبحث الثانى

الأهمية الاقتصادية للتعليم

(الجانب التطبيقى)

تكاد تجمع التنظيرات المختلفة والسابق عرض أهمها على أن التعليم يسهم إيجابيا فى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تشهدها مختلف المجتمعات مما يعود بالنفع الكبير على التنمية الاقتصادية فيها .

ولقد أدرك الساسة على مستوى الحكومات وفى مختلف المنظمات الدوليةهذا الجانب الهام للتعليم فى الارتقاء بالعنصر البشرى وماله من تأثير على الشخصية الانسانية ذاتها من مختلف مقوماتها . لذا إنبرى الجميع وعلى مختلف الأصعدة الى الدعوة للإهتمام بالتعليم والتنمية .

وفى هذا الجزء سوف نعرض أهم الدراسات الواقعية للعلاقة بين التعليم والتنمية . إلا أنه قبل ذلك سوف نبذل – على جانبنا – جهدا فى تحليل المحددات التى تفسر الدور المحورى المباشر وغير المباشر للتعليم فى الاقتصاد .

أولا: محددات العلاقة بين التعليم والاقتصاد :

يتوقف مدى وأهمية الدور الذى يلعبه التعليم فى عملية التنمية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات على عدد من المحددات الهامة التى قد تتوافر كلها أو بعضها فى دولة دون أخرى وبدرجات متفاوتة . كما أن هذه المحددات تتسم بالتغير فى الوزن النسبى لها حسب الدولة ومن فترة زمنية لأخرى وحسب الأولويات التى تعطيها الدولة لها . وتوضح هذه المحددات أن العلاقة بين التعليم والاقتصاد ليست خطية دائما أو آلية ، بل تتدخل محددات عديدة تعمل على

تشكيل وتغيير – وربما تعطيل – الأثار المتبادلة بينها .ومن أهم هذه المحددات الكمية والكيفية :

١/ مدى إستيعاب التعليم لأكبر عدد ممكن من الطلاب من مختلف الفئات العمرية في كل مرحلة ، ونسبة هؤلاء لمجموع السكان فى الدولة .

٢/ مدى إنتشار التعليم الى مختلف ربوع البلد ليصل الى القرى والنجوع ليرفع من الصفات والخصائص النوعية للسكان المقيمين فى هذه المناطق وللقضاء على التخلف والعادات والتقاليد البالية . وتزداد أهمية هذا المحدد إذا علمنا أن السكان المقيمين فى هذه المناطق يشكلون غالبية السكان فى الدول النامية .

٣/ نسبة إستيعاب كل مرحلة من مراحل التعليم الأكبر عدد من الطلاب ، أو فى كلمات أخرى نسبة إستيعاب المرحلة الابتدائية ، أو الاعدادية أو الثانوية أو حتى الجامعة للتلاميذ والطلاب فى المرحلة العمرية التى تدخل فى كل مرحلة .

٤/ طبيعة العملية التعليمية ، هل تركز على التعليم النظرى أم التطبيقى وماذا عن الوزن النسبى لعلوم المستقبل فى العملية التعليمية فى بلدنا .

٥/ العلاقة بين التعليم وسوق العمل ، هل يأتى التعليم إستجابة لسوق العمل إم لا ؟

٦/ مدى حسن وتنظيم الاستفادة من الكوادر التعليمية فى الدولة وتوفير الحوافز المادية والمعنوية اللازمة لذلك .

٧/ مستوى التطور الاقتصادى فى الدولة ، إذ يختلف دور التعليم والهدف المرجو منه فى الدول المتقدمة عنه فى الدول المتخلفة إذ تختلف الأولويات.

٨/ مدى التعليم الذى تحصل عليه المرأة فى المجتمع .

٩/مدى القدرة على تطوير التعليم ليتمشى مع التطور الاقتصادى والاجتماعى.

ويرى " جاك ديلور" أن من بين المحددات مدى قدرة الأنظمة التعليمية على التكيف مع التطورات الحديثة فى الداخل والخارج . أى مدى ما يتمتع به النظام التعليمى فى بلد ما بالمرونة والقدرة على الحركة المستمرة .

١٠/ قدرة التعليم على تكوين الشخصية الانسانية وغرس وتنمية قيم بناءة دائمة وباقية .

١١/ قدرة التعليم على التخلص من العادات والتقاليد البالية الموروثة وكذلك مختلف الأبعاد الثقافية والفكرية للتخلف ونفيها وإحلال قيم إجابية فاعلة محلها ، وإعلاء قيم العمل وتقبل الجديد . هذا بالاضافة الى نشر قيم الانفتاح والتفاهم والتعايش مع الآخرين والاستفادة منهم كلما كان ذلك محققا للمصلحة الوطنية.

١٢/ مدى ما يمثله التعليم من أهمية لدى صانعي القرار وما يستقر في ضمائرهم حول الدور الذى يمكن أن يلعبه التعليم والمتعلمون في قيادة عملية التحول الاقتصادى . هذا نظرا لأن هذه القناعة تكون ذات تأثير قوى على ما يتم تخصيصه من إستثمارات للتعليم والمكانة الاجتماعية التى يتم الاعتراف بها لهذا الميدان وللعاملين فيه .

واذا كانت العناصر السابقة – المقتضبة – توضح الى أى مدى يمكن أن يكون للتعليم دور فعال من عدمه فى عملية التنمية ، فإن التعليم يتمتع بعدد من الخصائص اللصيقة به التى تمكنه من أن يكون فاعلا وايجابيا مع توافر العناصر السابقة . ومن أهم هذه الخصائص :

– أن التعليم يشكل قطاعا مفتاحيا key sector أو الـ master sector ، أى القطاع الذى يؤثر وبشكل مباشرا فى كل القطاعات لما له من تأثير فى مختلف جوانب العنصر البشرى . فالتعليم لا يؤدى فقط الى تنمية الانسان كمورد أو عنصر إنتاج ، بل ينمى فيه روحه وأخلاقه وما يتمتع به من قيم وقدرة على التصرف والحكم على الأشياء والنظرة الى المستقبل .....الخ. ويؤثر التعليم من ثم على مدى إهتمام الانسان بالصحة ، الثقافة والفكر ونمط الإستهلاك والإنتاج والسكن والتفاعل مع الآخرين ومستوى الدخل وتوافر فرص العمل ومعدل الخصوبة و الانتاجية والايمان بالعلم والتكنولوجيا وتعميق قيم المواطنة والولاء والانتماء ....الخ .

فالإنسان ليس عقلا فقط أو بدنا فقط وإنما هو كل ذلك بالإضافة الى كونه روح . ومن ثم لابد من الاهتمام بكل هذه الجوانب . ولا يوجد من هو أحرص من الانسان المتعلم على ذلك . والانسان المعتل أو ضيق الأفق ، ضحل الثقافة والفكر لا يتوقع منه أن يسهم إيجابيا فى الإنتاج والتنمية مهما كانت شدة ذكائه . وكم من أذكياء لم يسهموا فى التنمية نظرا لأنهم لم ينالوا فرصة التعليم لفقرهم أو لعدم إنتشار التعليم أو نحو ذلك .

لذا يمكننا أن نزعم أن أولئك الذين لم يتعلموا يفقدون كثيرا من القيم السابقة واذا إقتصرنا على دورهم فى التنمية فإنه يكون محدودا للغاية . لذا يعتبر"مارشال" هؤلاء بمثابة هدر بشرى وزمنى .

وفى هذا الصدد يقول " ف.هوجز " أن التعليم يلعب دور مركز القوة الرافعة لمختلف المجالات إنطلاقا من دوره المفتاحى ، ولكونه العنصر الحاكم لبقية العناصر الأخرى .إذ ورد فى تقرير مؤتمر جومانتيان العالمى فى ١٩٩٠ الذى عقد من أجل التعليم للجميع ، أن التعليم يعد العنصر المشترك بين مختلف المجالات فى الحياة ومن ثم فإنه عند إرتفاع معدلات التعليم ، فإن مستوى الأداء فى المجالات الاجتماعية الأخرى يميل عادة الى الارتفاع أيضا ، ويخلص "Reich" ذلك فى عبارة شهيرة له جاء فيها " أن الطاقات الأساسية لكل أمة تكمن فى مهارات وإمكانات المواطنين .[١]

–ويسهم التعليم فى تطوير المجتمع والتنمية الإنسانية والاقتصادية من خلال الأثر الدائرى المركزى له . إذ ينتقل التعليم عبر الأجيال intragenerations فيميل

[١] ف. هوجز ، مارس ١٩٩٧: ١٣.

المتعلمون الى تعليم أبنائهم التعليم الذى يناسب المرحلة التى يعيشونها ، هذا فى حين لا يميل الى ذلك الحرفيون والمهنيون اليدويون حيث غالبا ما يعمل أولادهم معهم فى المهن والحرف التى يضطلعون بها .[١]

-التعليم يقع فى قلب كل تطور حديث - اذ ينبغى أن يتطور ليعكس ما تشهد المجتمعات المحلية والعالمية من تحولات إقتصادية وإجتماعية وعلمية وفكرية ....ألخ . كما أنه ينبغى أن يتطور بشكل مستمر ليقود عملية تطوير المجتمع عن وعى نحو هدف منشود ومحدد ولا يقف عند حد أن يكون عاكسا لما يدور فى المجتمع . وتزداد أهمية هذه الخصيصة مع ما يشهده العالم من تطور مستمر . فالتعليم لم يعد ذو دور محلى بل دور دولى كذلك والتعليم يتسم بأنه يخلق الفضول نحو التعليم المستمر والالتزام الشخصى نحو التطور.

-التعليم يتسم بأنه يرتبط بعنصر لا ينفد طالما بقيت الحياه وهو الانسان . ومن ثم كلما تم تطويره وتحديثه وحسن إستخدامه كلما إزداد قوة ومضاء وفاعلية . فالانسان المتعلم جيدا هو الأكثر قدرة على الإبتكار والإبداع .

-يسهم التعليم بفعالية فى الرقى بأبناء المجتمع وبالاقتصاد بشكل فعال خلال الاتجاه نحو تعليم الإناث . إذ أن تعليمهن يعمل على إتساع فرص الإختيار أمامهن للإسهام المباشر فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية كقوة عاملة أساسية فى بعض المجالات . كما أنه من جهة أخرى ، يعمل تعليم الإناث على خلق دعامة أساسية يمكن من خلالها إثبات الذات وزيادة ما يعرف بنفقة الفرصة البديلة لهن خاصة بالنسبة لعنصر الوقت ومن ثم يقل ميلهن نحو الإنجاب ، وقبل هذا يؤخر سن الزواج عدة سنوات يعمل على خفض معدل الخصوبة fertility كنسبة من معدل الإنجاب الطبيعى fecundity .ويسهم هذا الجانب بلا شك فى رفع عملية التنمية

---

[١] Verspoor .1990 : 21.

خاصة اذا علمنا أن النمو السكانى المتسارع يعد أحد التحديات التى تقف على طريق التنمية . وغنى عن القول أن الدراسات الحديثة قدمت الدليل والبرهان على صدق ذلك .[1] كما أن نمو السكان يؤثر سلبا على العملية ذاتها ، فعلى مستوى الأسرة تعانى الأسر خاصة الفقيرة – فقد يتعلم البعض ولا يتعلم البعض الآخر – وحتى بالنسبة للشق الذى يذهب للتعليم لا يكون إهتمام بنوعية التعليم وإنما المهم الحصول على شهادة ربما تؤهله للحصول على عمل وتشتد المنافسة بين مواردها المحدودة فى الإنفاق على الصحة و الغذاء و الكساء والتعليم . ونعتقد أنه بالنسبة لكثير من هذه الأسر يعد التعليم ترفا ويزيد من تعقيد هذه المشكلة أن الأسر الكبيرة تكون عادة بالنسبة لأبوين أميين يضعف الدافع للتعليم لدى الكثيرين منهم .إذ تضطر بعض الدول تحت ضغط الزيادة السكانية أن تتوسع فى العملية التعليمية مركزة على المحور الكمى على حساب المحور الكيفى والنوعى ، مما يضر بعملية التنمية فى نهاية الأمر ، فضلا عن التكاليف الضخمة التى تستنفدها العملية التعليمية دون طائل . ومرة أخرى تزداد الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية. وهنا تبرز الى السطح أهمية التعليم بصفة عامة وتعليم الإناث بصفة خاصة . ولا يقف أمر النفع الذى يعود من تعليم الإناث عند هذا الحد بل يتعداه الى التغيير فى حجم ونمط الإستهلاك ذاته وخلق عاداته الصحيحة والصحية ، مما يكون تأثير كبير على متغيرات كلية أخرى مثل الإدخار والإستثمارونحو ذلك .

– التعليم وإنتشاره يعد أحد العوامل الهامة التى تعمل على تضيق الفجوه بين الفقراء والأغنياء .

– ويرى البعض أنه بالاضافة الى التأثير المباشر للتعليم ، كما لاحظنا فى الحالات السابقة ، فانه يؤدى الى إحداث بعض الآثار الجانبية الهامة .

---

[1] للمزيد أنظر مؤلفنا ، مدخل لدراسة التنمية الاقتصادية ١٩٨٨، وأنظر فى ذلك أيضا ستيفن هانيمان ١٩٩٣، :٢٣٤-٢٣٥.

١- إنتشار التعليم خاصة الأساسى ومد فترته لتمتد الى التعليم الثانوى يحقق ميزة هامة جدا وهى الحد من عمالة الأطفال . ويمثل هذا الموضوع الأخير أهمية كبيرة على الساحة العالمية وفى مجال التجارة الدولية من خلال ما يعرف بمستويات ومعايير العمل .

٢- الإغراق الاجتماعى واتجاه العديد من الدول المتقدمة لعدم إستيراد السلع التى إشترك فى صنعها الأطفال .

- إن الأهتمام بالتعليم والتدريب والتوجيه المباشر وغير المباشر ينبغى أن ندرك أنه يتفق والدور الجديد للدولة من حيث إتباع سياسة براجماتية حيث ثبت أن إحتكار الخاص محل العام لن يحل مشكلة الخصخصة لو أن عملية التوزيع والتسويق سيطر عليها موزعون محتكرون وهكذا . يضاف الى هذا أن الحكومات عليها أن تواكب التسارع غير المسبوق فى النمو التكنولجى ونتائج التخصيص للموارد الناجم عن العولمة .

وتأسيسا على كل ذلك نجد أن هناك إهتماما متزايدا على كل الأصعدة المحلية والعالمية . إذ تحرص حكومات الدول المتقدمة والنامية على السواء على جعل التعليم جزءا لا يتجزا من عملية التنمية . فهى تعمل على تطوير التعليم وتحديثه وتيسير الإلتحاق به . ومن أبرز مظاهر الإهتمام بالتعليم فى هذا الصدد التصريحات التى تصدر عن رؤساء الدول والمؤسسات الدولية بأن التعليم هو أحد أهم الطرق لنفى التخلف .

٢/ التعليم والقدرات الإقتصادية للدول :

يسهم التعليم فى تحقيق التنمية الإقتصادية وتجذيرها وكذلك فى رفع مستوى القدرات الإقتصادية للدول من خلال العديد من الآليات والقنوات . ومن أهم هذه

القنوات : مستوى الإنتاجية والنمو الإقتصادى ، القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وكفاءة وفاعلية البحث العلمى والتطوير ..... إلخ .

وإذا كان الكتاب يكادوا أن يجمعوا على أن أثر التعليم يكون إيجابيا على الآليات السابقة ، فإن التحقق من ذلك أو نفيه إنما توضحه الدراسات التطبيقية الميدانية التى أجريت فى العديد من الدول فى هذا الشأن .

أ/ التعليم ومستوى الإنتاجية :

ويعرف التعليم بأنه عملية منهجية منظمة يتم من خلالها نقل المعرفة وتركيمها لدى الأجيال الحالية والقادمة (الأجيال المتعاقبة) من أجل التوصل الى الحقائق القائمة والجديدة أو استخدام أساليب جديدة لمعرفة هذه الحقائق وإثارة الفضول العلمى بشكل مستمر . وبصفة عامة تعد العملية التعليمية عملية إقتصادية ، إجتماعية وسياسية ويعد العنصر البشرى هو محورها وهدفها تحقيقا لغايات كثيرة على مختلف المستويات الفردية و المجتمعية . ويمكن أن يسهم التعليم إيجابيا فى رفع مستوى الإنتاجية (كمية الانتاج /عدد ساعات العمل) بوسائل عدة مباشرة وغير مباشرة . فلقد كشف الدراسات التى أجريت فى هذا الشأن أن إنتاجية العامل ترتفع بمعدلات تتناسب تناسبا طرديا مع حجم الإنتاج ومستوى ما يحصل عليه من تعليم ، إذ ترتفع بنسبة ٣٠٪ بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية ، وبنسبة ٣٢٠٪ بعد دراسة مدتها ١٣ سنة و٦٠٠٪ بعد إتمام الدراسة الجامعية . وفى ذات الاتجاه تذهب دراسة "ستروسلين" بأن التعليم يؤدى الى زيادة الدخل القومى بمقدار ٢٥٪ وأن الانتاجية ترتفع بنسنة ٣٠٪ بعد الابتدائى ، ١٠٠٪ بعد المتوسط و ٣٠٠٪ بعد التعليم العالى . وبمقارنة إنتاجية العامل الأمى وذلك الذى نال قسطا من التعليم وجد أن انتاجية الأخير تبيد بـ ٥, ١ عن انتاجية الأول فى حالة اتمامه التعليم الابتدائى و٢ مرة بعد اتمامه الثانوى و ٤ أضعاف بعد اتمامه الجامعة وهكذا .

لذا يرى "شولتز" وغيره كثيرون أن الانفاق على التعليم هو نوع من الاستثمار الجيد وأن التعليم يمثل ويشكل قناة رئيسية لتزويد وتحسين القدرة على المستوى القومى .اذ كشفت دراسات "شولتز ودينسون ، مارى بومان و بيكر ميللر " فى الولايات المتحدة ١٩٨٥ أن حوالى ٣٦-٧٠٪ من الزيادة فى الدخل القومى خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٥٧ تعزى الى تعليم العمال . ولقد أيدت دراسة أخرى هذه النتيجة العامة حيث خلصت الى أن حوالى ٥٠٪ من الزيادة فى الدخل القومى للسنوات ١٩١١-١٩٦١ ترجع الى تحسين مستوى التعليم . وذهبت دراسة ثالثة الى أن النسبة ٤٢٪ وهكذا وكذلك دراسة "كايروف" فى الاتحاد السوفيتى السابق ودراستى "ستروميلين و شوب" فى فنزويلا . وأيا كانت النسب الا أن كل الدراسات تجمع على ان التعليم يرفع مستوى الانتاجية ويسهم من ثم بفعالية فى زيادة الدخل القومى .[1]

والواقع أن فترة الستينات شهدت إهتماما كبيرا باقتصاديات التعليم من جانب الاقتصاديين فى محاولة لمعرفة أثر التعليم على التنمية ومعرفة التاثير الذى يمارسه كل مستوى من مستوياته عليها . إذ إستخدم "سولو Solow " ومن بعده "ماسيل و سيمون "كوزنتس" فكرة العامل المتبقى residual factor لقياس ومعرفة الأسباب المؤثرة فى الانتاجية فى الولايات المتحدة والدول الصناعية مع افتراض حياد التغير التقنى . وخلصت الدراسات الى أن الاسهام الاعظم فى انتاجية العامل/الساعة تاتى من تحسين قدرات ومهارات الانسان وتنمية المعرفة وتطوير الإدارة .أى أن تنمية وتطوير والارتقاء بالقدرات الانسانية – وليس رأس المال وحده- يشكل الأساس الأساسى فى تحسين مستوى الانتاجية .

---

(1) محمد غنيمة ، ١٩٩٦ : ١٥ – ١٧ ،سعيد اسماعيل على ، ١٩٩٦ : ٢٦ .M.P. Todaro , 1997 .

وتعد من أهم الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد أيضا ما قام به "دينسون" فى عام ١٩٦٢ وكذلك "كندريك" حيث خلصا الى أن ٨٠٪ من الزيادة فى الانتاجية فى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٨٨٩-١٩٥٧ أى على مدار ٦٨ عاما تعود الى العامل المتبقى ، أى العامل البشرى بكل جوانبه خاصة الجانب المتعلق بالتعليم والمهارة والمعرفة. هذا فى حين أن ٢٠٪ من الزيادة تعزى الى عنصر رأس المال .(١) وعلى نحو أكثر تحديدا يعد Schultz ١٩٦٠ أول من ربط بين التعليم ونمو رأس المال البشرى حيث قام بإجراء تقدير للنمو فى رأس المال البشرى فى الولايات المتحدة والذى تم خلقه بواسطة نظام التعليم ومدى تأثيره على الناتج القومى . وفى محاولة لدراسة هذه العلاقة انتهى بعض الكتاب مثل " Griliches" ١٩٦٣، ١٩٦٧ و Jorgenson , Ho.& Fraumen 1994 " و Denison اكتشفا أن :

educational improvements in the U.S labor force accounted , at that time , for about 1/3 of the calculated residual total factor productivity or about 5% per year contibution to the growth rate of the aggregate output.(2)

وفى بلد كفرنسا كشفت الدراسات أن ٥٠٪ فقط من نموها الاقتصادى خلال فترة ما بعد الحرب يعزى الى عنصرين رأس المال والعمل وأن الـ ٥٠٪ الباقية تعزى الى عامل البواقى حيث يكمن التعليم فى جوهرها .(٣)

---

(١) محمود الامام ، ١٩٩٥: ٣٩٢.

(٢) Zvi Grigiches , 1997 :331.

(٣) R.A.Isaak ,1995 :215.

ويرى البعض أن الميزة الفريدة لدول شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتيوان وهونج كونج و سنغافوره تتمثل فى الاستفادة العظمى مما لديها من موارد بشرية .[١]

وبالمقارنة وجد أن مستوى رأس المال البشرى – ١٥ سنة فأكثر – أعلى فى البلدان ذات معدلات النمو المرتفعة فى صورة متوسط عدد سنوات التمدرس حيث كانت النسبة أكثر من ٤, ٥ سنة للدول السابقة مقابل ٨, ٣ سنة للدول متوسطة الدخل و ٣, ٣ سنة للدول المنخفضة الدخل خلال الفترة ٨٥-١٩٩٥ . ولاشك أن ذلك يقدم دليلا على أن التعليم يعد شرطا ضروريا للنمو وإن لم يكن كافيا.[٢] ويرى البعض (ستيفن هاينمان، ١٩٩٣) بأن الدراسات الحديثة كشفت أن نجاح النمور الأسيوية يعود الى إرتفاع نسبة التعليم وجودته من جهة وحسن الاستفادة من جهة أخرى . ويدلل " ثارو" على صحة ما سبق بأن من أسباب تقدم الولايات المتحدة وسبقها الاقتصادى بأن كان الامريكيون أفضل مهارة وأكثر إتقانا. وقد استطاعت تحقيق ذلك من خلال توفير نظام تعليم إجبارى مدته ١٢ سنة (k 12) هذا بالإضافة الى نظام تعليمى عالى ذات أعداد كبيرة يستوعب أكثر من ٥٧٪ من السكان فى الفئة العمرية الجامعية.[٣]
وفضلا عن طريقة البواقى التى سبق إستخدامها ، إستخدمت اليونسكو طريقة الإرتباط البسيط " لسبيرمان " وطبقتها على أحدى عشر دولة تشمل دولا متقدمة ومتخلفة مثل الولايات المتحدة ، الدانمارك ، ايطاليا ، اليابان ،تشيلى ، المكسيك ،

---

[١] ريلض طبارة ، ١٩٩٨.

[٢] صندوق النقد الدولى ، مايو ١٩٩٧:١٠٥.

[٣] أنظر فى ذلك أيضا ، اسماعيل صبرى عبد الله ،١٩٩٦ ، وثارو ،١٩٥ : ٤٠ .

بورتريكو ، مصر ، نيجريا ، سيلان والهند ، وأثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط قوية بين ١٩٥٠- ١٩٥٩ بين التعليم والتنمية الاقتصادية.[١]

ولعل من أهم الأدلة التي يمكن أن نسوقها للدور العضوى والهام الذى يمارسه التعليم على مستوى الانتاجية والنمو الاقتصادى من اليابان . إذ بدأت اليابان الاهتمام بالتعليم مبكرا حتى قبل ثورة الميجى ١٨٦٨ وبعد هذه الثورة بوقت قليل – وإدراكها لأهمية التعليم – تم إنشاء وزارة للتعليم فى ١٨٧١ لقيادة العملية التعليمية وتم رفع شعار محو الأمية محوا كاملا . ومن ثم أصدرت اليابان فى عام ١٨٧٢ القانون الأساسى للتعليم ليدخل لأول مرة التعليم العصرى من خلال إقامة شبكة من المدارس والجامعات . لذا فى عام ١٩٠٠ بدأ التعليم الاجبارى المجانى وامتد فى ١٩٠٧ ليكون ست سنوات ثم أصبح كذلك فى المرحلتين الإبتدائية والإعدادية أى تسع سنوات وأنشئت جامعات مثل طوكيو ١٨٧٧ ، كيوتو ١٨٩٧ ، توهوكو ١٩٠٧ وكيوشو ١٩١٠ وهو كايدو ١٩١٨ وتوالى بعد ذلك إنشاء الجامعات والمدارس .[٢] وكان الهدف المعلن للتعليم فى اليابان هو خلق نظام تعليمى عصرى يكون قادرا على تحديث و تطوير المجتمع والاقتصاد اليابانى بقصد اللحاق بالدول الأوروبية ، وتم رفع شعار " إغناء الدولة وتعزيزها ". وأدرك اليابانيون أن هذا الهدف يكون من خلال نقل واستيعاب وتطوير التكنلوجيا . ولقد استقر فى ضمير اليابانيين أن النمو السريع لنظام تعليمى جيد ومتكامل هو الشرط الرئيسى لنجاحهم فى تحقيق الهدف المنشود .

ويلاحظ أن اليابان قامت بالاصلاح الثانى لنظامها فى نهاية الحرب العالمية الثانية. ثم بدأ الاصلاح الثالث مع بداية الثمانينيات ١٩٨٣، حيث تم إنشاء مجلس

---

[١] يسرية شعير ، ١٩٨٢:١٥٠.

[٢] سيد عاشور احمد : ١٦٠-١٦٢ ، ايزاو سوزوكى ،١٩٩٠ :٢١،٢٢.

وطنـى للتعليـم فـى ١٩٨٤ لوضـع أسـاس التطويـر بمـا يتفـق واحتياجـات المجتمـع اليابانى وما يشهده العالم من تحولات اقتصادية وسياسية وفكرية ....الخ .[١]

والتعليم يحقق رفع مستوى الانتاجية من خلال الروابط المباشرة وغير المباشرة التى تربطه بكافة عناصر الانتاج وخاصة الإنسان الذى يعد العنصر الحاكم لبقية العناصر إذ :

– يؤدى التعليم الى إيجاد يعد هام للغاية وهو الجانب القيمى حيث يعمل على تكوين وتكامل شخصية الإنسان وتكاملها مع العالم الخارجى وعدم الانكفاء على الذات وخلق المعرفة والاستقرار وترسيخ قيم العمل والجدية والانضباط وخلق مايعرف بالملكة التقدمية والقدرة على التصرف . وهنا الإهتمام بالتعليم يخلق بيئة تعليمية علمية يترسخ الاحساس بالتفكير العلمى فى مواجهة الأمور وحل المشاكل . وتعد الإنسان لتقبل الأفكار الجديدة والقدرة على تمحيصها فالتعليم يساعد الإنسان على أن يحقق إنسانيته ويكتشف ذاته كخليفه لله فى الأرض . لذا أحسنت اليونسكو صنعا و كذلك "جاك ديلور" حينما ذكر فى تقريره فى ١٩٩٦ أن من بين أهم دعائم التعليم الأربعه تعلم لتكون ، ويضيف "نبيل علي" إلى ذلك كن لتتعلم ، أى أنه لا يتعلم سوى الإنسان .[٢]

– التعليم يعد الأساس لعملية التعلم المستمر الذى يعد عملية ذكية لزيادة قدرات الفرد وتطويرها و تحسينها بشكل دائم و مستمر لتجارى التطور الى المجتمع وكذلك التطورات فى مناخ العمل ومتطلبات سوق العمل وما قد يصحب ذلك من

---

[١] لمزيد من التفصيل حول اصلاح التعليم فى اليابان انظر إيزاو سوزوكى ، ١٩٩٠ .

[٢] نبيل على ، ٣٨٢: .

إبداع وإبتكار. أى أنه يخلق المرونـة والتنـوع والتطـور حسـب كـل زمـان و مكـان ومقتضيات الحال .(١)

– التعليم يسهم مباشرة فى خلق المهارات والقدرة العملية لـدى العـاملين فـيزيد مـن مهاراتهم ويرفع بالتالى من مستوى الانتاجية والقدرة على إدارة الآلة ودولاب العمل على أسس علمية . لذا لاحظ "A. Verspoor 1990" أن الدول الصناعيـة تعكـف على وضع برامج و إنفاق الملايين من الـدولارات سنويا لإصـلاح التعليـم ليواكـب التحـولات المستقبلية السـريعة ويتجـهون للتدريـب المرتبـط بـالتعليم الـذى يتسـم بمواجهة مشاكل بعينها problem -solving skills وفى مجال العلم والتكنلوجيـا. ولاشـك أن مثـل هـذه التطـورات تعـد ضـرورة لزيـادة الكفـاءة الاقتصاديـة والقـدرة التنافسية . وفى هذا الاتجاه ، مما يؤسف له أن الفجوة بين الدول النامية والصناعيـة تزداد فى هذا الجانب مما يقلـل مـن فـرص إسـتفادتها مـن المـيزة التكنولوجيـة فـى الانتاج وما يرتبط به من عمليات ويضعف بالتالى قدرتها التنافسية فى سوق عالميـة نزع نحو التحرير المستمر .(٢)

وفى هذا الصدد يقول "F. Harbison" :

"Clearly , a country which is unable to develop the skills and knowledge of its people and utilize them effectively in the national economic will be unable to develop anything else .(3)

وبناءا على ذلك يرى هاربسون أن الموارد البشرية وليست الموارد الطبيعية وحدها تعـد الأسـاس النهـائى لـثروة الأمـم وتـشـكل فـى نـفـس الوقـت الأسـاس لتنميـة مستديمة lasting development . وبنفس المنطق لما سبق نستطيع أن نخلص

(١) جاك ديلور ،١٩٩٦ : ٦-٩ .

(٢) A. Verspoor , 1990 : 21.

(٣) أنظر فى هذا المعنى حامد عمار ، ١٩٩٢ : ١٤-١٥ ، ١٤٣-١٤٤ mantioned in : M. P. Todaro ,1997: 378

الى أن إهمال العنصر البشرى وخاصة فى مجال التعليم يحمل مضامين سلبية على مختلف جوانب التنمية ويعد من ثم أحد أهم تفسيرات التخلف فى البلدان النامية .

يسهم التعليم فى زيادة الانتاجية من خلال كون أن الانسان الأكثر تعليما يؤدى عمله على نحو أسرع وأكفأ وبإشراف أقل هذا بالاضافة لمرعاته لأشياء أخرى كثيرة .

- يؤدى التعليم الى جعل الإنسان أكثر تقبلا للأفكار الجديدة وأكثر وعيا بأفضل الأساليب لآداء العمل .

- التعليم وسع من فرص الإختيار أمام المتعلمين وزيادة ما يعرف بالحراك المهنى حيث يمكن لكل إنسان أن يلتحق بالعمل الذى يناسبه أكثر ومن ثم يحقق فيه أعلى إنتاجية . وتتناسب هذه القدرة تناسبا طرديا .

- يؤدى التعليم المتطور الى خفض معدلات البطالة أى يسهم فى زيادة معدل المشاركة الفعلية للعمل والتى تقاس بـ : قوة العمل / عدد السكان فى سن العمل أى يسهم فى زيادة شريحة السكان النشيطين إقتصاديا من ١٥ - ٦٥ سنة ، مع الأخذ فى الإعتبار الشريحة السكانية التى تواصل تعليمها العالى .

- يعمل التعليم على الإرتقاء بمستوى المهارات والقدرات ويسهم فى تطويرها بشكل مستمر وهو ما يتيح للقوة البشرية أن تواكب التطور فى سوق العمل والتى تتجه نحو التطوير والتطور التكنولوجى . لذا فإن التعليم يوسع من فرص الحصول

على العمل وبأجور مرتفعة مما يؤدى الى تحقيق نتيجة أخرى تتمثل فى التضيق من الفجوة بين كاسبى الأجور المرتفعة والأجور المنخفضة .[١]

– تزداد أهمية التعليم فى رفع مستوى الانتاجية من خلال تأثيره على متوسط نفقة الانتاج / الوحدة وإنعكاس ذلك على الثمن .

– التعليم يؤدى الى إدراك وإزدياد الوعى بأهمية ما يعرف بالجودة البيئية بالاضافة الى الجودة النوعية والتيقن من أن ذلك أصبح أحد أهم محددات المنافسة العالمية التى تزداد أهميتها فى ظل تحرير التجارة العالمية الآن .[٢]

– يؤدى التعليم من خلال ما يوفره من مهارات وقدرات على نحو واسع الإنتشار فى مختلف القطاعات الى تخفيف حدة ما يعرف بالمرض الهولندى Dutch Disease أى نمو وتنمية بعض القطاعات وإهمال البعض الآخر.[٣]

ب/ التعليم والاستثمارات الأجنبية المباشرة :

يتحرك رأس المال الأجنبى عبر الحدود الوطنية للدول تحت تأثير دوافع شتى.[٤] ومن بين الدوافع التى إعتاد عليها الكتاب تكرار ذكرها هو وفرة الأيدى العاملة الرخيصة الأجر نسبيا . وظلت تجربة دول جنوب شرق آسيا هى المثل التقليدى الذى يشهد على ذلك . والواقع أن هذا الجدل ظل صحيحا نسبيا وجزئيا لفترة زمنية ليست قصيرة ، إلا أننا نرى أنه لا يمكن أن يستمر كذلك فى ظل

---

[١] للمزيد أنظر ستيفن هاينمان ، ١٩٩٣ : ٢٣٤ – ٢٤٠ ؛ سمير رضوان ، ١٩٨٨ ، رياض طبارة ، ١٩٨٨ : ٨٠ .

[٢] محمود الامام ، ١٩٩٥ : ٤١١ .

[٣] أنظر بحثنا " التجارة الخارجية والتحولات الهيكلية فى الاقتصاد السعودى .

[٤] أنظر رسالتنا للدكتوراه . chap . one

التحولات والتغيرات التى يشهدها العالم خاصة مع التركيز على الجوانب الكيفية للسلع والخدمات والنفقة فى ظل توحد المعايير الدولية فى إطار التوجه نحو العولمة وتزايد حدة المنافسة العالمية . من هنا بدأ يظهر عنصرا هاما وهو مدى توافر المهارات والقدرات الرفيعة المستوى لدى العاملين وتأثير ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية الى إقتصاد دولة ما . ومن ثم يبرز الدور المحورى الذى يلعبه التعليم وما يرتبط به من تدريب فى هذا الخصوص .

على هذا أصبح ينظر لدور العنصر البشرى فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا على رخص الأجور وإنخفاض أحد عناصر تكلفة الأنتاج وإنما يضاف الى هذا بل ويسبقه مدى توافر المهارة والقدرات العقلية وتأثير ذلك على مستوى الجودة والنوعية وكذلك الانتاجية ومدى قدرة العاملين على استخدام وتوظيف التكنولجيا المتقدمة وتطور عنصر الادارة ومرة أخرى نجد أن ذلك يلقى بظلاله على التعليم فى أى دولة وما يجب أن يكون عليه .[1] ويربط البعض بين تأثير التعليم على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال قدرته على رفع مستوى الانتاجية و غرس قيم الانضباط والولاء للعمل . ويرون أن ذلك يعد شرطا أساسيا لتوجه الإستثمارات الأجنبية لبلد ما

" The human capital stock in the host country is a prerequiste for production relocation across country borders " ... "labour has to be sufficiently well educated and trained to jutify minimal quality standards to justify investment and technology transfers into the host country".[2]

---

(١) للمزيد أنظر وادى حداد ، مارس ١٩٩٧ : ٤٠-٤٣.

(٢) Demello.j.r 1997:17.

لذا يرتب البعض الآخر على ذلك أن ضعف التعليم كما ونوعا وتدني مستوى المهارات والقدرات العقلية يؤدى الى إضعاف القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية للدول المعنية مقارنة بغيرها من الدول ذات الشروط الأفضل . فبالنسبة للدول العربية يرون أن العمالة فيها ذات تأثير ضعيف جدا على جذب الاستثمارات الأجنبية وأنها لا تستطيع أن تدخل مجال المنافسة فى ذلك مع غيرها من الدول النامية الأخرى .[1]

ومن الأمثلة التى تذكر للتدليل على أن مستوى الانتاجية تعد عاملا هاما فى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أن ٨٥٪ من تدفقات هذه الاستثمارات فى ١٩٩٢ كانت بين أكثر الدول تقدما وتصنيعا فى العالم ثم أمريكا واليابان وأن ١٥٪ كانت من نصيب دول العالم الثالث . وعلى نحو أكثر تحديدا أن القدرة الأعظم من الاستثمارات التى ذهبت الى المجموعة الأخيرة من الدول كانت من نصيب الدول ذات القوة العاملة مرتفعة المهارات والقدرات الفعلية ومن ثم الانتاجية .[2] إذ فى ١٩٩٥ إستقبلت دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا إستثمارات أجنبية تقدر بحوالى ١, ٢ مليار دولار أى بنسبة ٣, ٢٪ من اجمالى الاستثمارات التى إستقبلتها الدول النامية ككل ٣, ٩٠ مليار دولار .[3]

ومن أهم التحديات التى تفرض ضرورة الإهتمام بالتعليم :
- المنتجات .
- التطور التقنى والتكنلوجى .

---

[1] نادر فرجانى ، ١٩٩٥ :٢٩ .

[2] اسماعيل صبرى عبد الله ،١٩٩٦.

[3] نادر فرجانى ، ١٩٩٥ : ٢٨ .

– التسابق لجذب التكنولوجيا المتقدمة High technology بدلا من T-shirt industries، ولقد أجرى إستطلاع للرأى حول الاستثمارات الأجنبية فى الشرق الأوسط فى حالة قيام السوق الشرق أوسطية وكشف أن الشركات والدولية العاملة فى الصناعات التقليدية قليلة التكنولوجيا كما فى قطاع المنسوجات والأغذية والمنتجات الكيماوية كالمنظفات وخلافه ستتجه الى مصر بإستثماراتها . وفى المقابل أعربت الشركات العاملة فى المجالات رفيعة التكنولوجيا والتى تبحث عن أيدى عالية المهارة و القدرة على البحث العلمى ستتجه الى إسرائيل التى تستفيد منها وتحصل على القيمة المضافة العالية من إنتاج غزير يتم تسويقه الى أسواق الدول العربية التى تمثل الفناء الخلفى لإسرائيل بطريقة أو بأخرى – راجع فكرة السوق الشرق أوسطية . ولاشك أن ذلك يحدث نوع من تقسيم العمل بين العرب وإسرائيل حيث ينتهى الأمر بأن تظل السوق العربية متلقية للإستثمارات القذرة منخفضة القيمة فى حين تتلقى إسرائيل الاستثمارات النظيفة مرتفعة القيمة مما يحافظ على تفوقها النوعى .(١)

و ترتيبا على كل ذلك يمكن القول أن الفشل فى نشر التعليم الجيد كما وكيفا يؤدى الى فشل فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين المجتمع من النهوض ذاتيا أو حتى على جذب الإستثمارات الأجنبية بما قد تحمله من تكنلوجيا متطورة ورأسمال . كما أنه فى حالة الحصول على هذه الاستثمارات فإنها لا تحقق الاستفادة العظمى منها .

ج/ التعليم والبحث العلمى والتطوير :

يؤثر التعليم كذلك على القدرات البحثية لأى دولة .إذ يشكل فى الواقع البنية التحتية اللازمة لخلق المجتمع المتعلم والعلمى الذى يمكن فى ظله أن تعكف أى

(١) محمود عبد الفضيل ، ١٩٩٧ :٨٩ .

دولـة علـى إجـراء بحـوث فيهـا . إذ يوفـر التعليـم طبقـة البـاحثين مـن العلمـاء ومسـاعديهم، كمـا أنـه يسـهم فـى خلـق المجتمـع الـذى يسـتخدم مخرجـات البحـوث ويوظفها ويستفيد منها . ومن ثم لا يمكـن أن يتم بحث علمـى فـى مجتمـع تتفشـى الأمية بين أبنائه . أذ لا يستطيع توفير الكوادر اللازمـة لذلـك ، هـذا بالإضافـة الـى إنعدام المجتمع الذى يقدرقيمة العلم والعلماء ومن ثم لا يتوافر حتى الدافـع المعنـوى لذلك .

وفى المقابل كلما إنتشر التعليـم بصـورة جيـدة يمكـن لـه أن يسـهم فـى دفـع وتقوية التنمية الاقتصادية من خلال الآليات السابق طرحها وكذلك من خلال تشجيع البحث العلمى الوطنى إذا مـا تـم ربطـه بحاجـة الاقتصـاد ثـم التنسـيق بيـن مختلـف الجهات البحثية فيها . فالبحث العلمى يرتبط إرتباطا وثيقا بخلق التكنلوجيـا الوطنيـة ونشرها فى مختلف المجالات وهذه تعد ضرورة للحاق بركب التقدم والتطور . كمـا أن التعليم والبحث العلمى يعدان ضرورة لنقل التكنلوجيا الأجنبية وتطويعها وتعظيـم الاستفادة منها .(١)

والبحث العلمى والتطـور والتعليـم ضـرورة لـتراكم المعرفـة وخلـق القـدرة الفعليـة الديناميكيـة اللازمـة لخلـق القـدرة علـى التطويـر الـذات والمرتبـط بظـروف الاقتصاد وحاجاته والقادر على الإستجابة للتحـولات التـى يشـهدها الاقتصـاد محليـا ودوليا وتلبية حاجة هذه التغيرات . هذه القدرة مرتبطة إرتباطا عضويا بمدى توافـر القدرة الذهبية والعقلية القادرة على النهوض بها والتى يمكن أن يلعب التعليـم الـدور المحورى فى إعدادها وتوفيرها.(٢)

---

(١) للمزيد أنظر .DE. Mello , Jr , 1997 : 17

(٢) نادر فرجانى ، ١٩٩٥ :١٥.

ولقد كشفت الدراسة التى قام بها Honrg erays من دول ال OECD حول انتشار الابتكار فى دولة ما أسبق من غيرها أن هناك ثلاثة مجموعات من العوامل تشكل مدخلات لعملية الابتكار ويأتى التعليم على رأس هذه العوامل بالاضافة الى مدى تواجد المؤسسات العلمية و نوعية القاعدة العلمية فى الدولة. وانتهت الدراسة الى ان التعليم يشكل نقطة البداية فى عمليات الابتكار " The starting point is education" وتضيف انه اذا كان لأى أمة ان تستفيد او تحصل على أفضل ما فى الدول المتقدمة أن تركز على التعليم . لذا يرتبون على ذلك أن التخلف يعزى كذلك للتعليم :

"The lack of it (education) is a bigger reason why many poor countries are failing to catch up than is inadequate capital"

أكثر من هذا يرى هؤلاء أن خلق المناخ الذى تعمل فيه العقول النشطة و المهارات المتعلمة ذات الإنتاجية المرتفعة تبدأ بالمدارس:

".... governments need to start at the school gate"

ويقول الكاتب ان التعليم يعد أساسا حتى لتمكين الدولة من إبتكارات النخبة لديها.(١)

د / التعليم والهجرة :

الواقع أن العلاقة بين التعليم والهجرة علاقة متعددة الجوانب والأبعاد . إذ يفتح التعليم فرصا عديدة ومتنوعة أمام المتعلم الذى يرغب فى الهجرة بقصد العمل خارج وطنه ، هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، يتسم العائد الذى يحصل عليه المهاجر المتعلم بالارتفاع قياسا على غير المتعلم ويكون التناسب طرديا فى هذه الحالة . إذ كلما إرتفع مستوى التعليم كلما إزداد العائد إرتفاعا . ولاشك أن إرتفاع العائد يسهم ليس فقط فى رفع مستوى المهاجر ماديا وإقتصاديا ، بل يعمل على

The economist , January 11th 1992. (1)

إفادة البلد والاقتصاد المهاجر منه - إذ تعد تحويلات المهاجرين مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبى فى الكثير من الاقتصادات النامية مثل الاقتصاد المصرى ، السودانى ، الأردنى وشمال أفريقيا والفلبين وتايلاند...الخ .

وتعظيما للنفع نجد أن بعض البلدان المصدرة للعمالة ، تعمل على تشجيع هجرة عمالتها المتعلمة الى الخارج فى الوقت الذى تشجع فيه هجرة العمالة نصف الماهرة ونصف المتعلمة لديها وذلك للعمل فى بعض القطاعات . هذا نظرا لأن ما يتدفق اليها من تحويلات عماليها ويسجل فى جانب المتحصلات فى ميزان مدفوعاتها يفوق بكثير ما يتدفق خارجها ويسجل فى جانب المدفوعات فيها ويضرب المثل عادة على ذلك بدولة كالمملكة الأردنية الهاشمية .

ولقد أثبتت دراسة الـ "OECD " أن أكثر المهاجرين الذين يفيدون بلادهم ماديا هم أولئك الذين حصلوا على تعليما عاليا ، هذا بالنسبة للهجرة المؤقتة . وبالنسبة للهجرة الدائمة ، يعد هؤلاء الأكثر إفادة للاقتصاد المهاجر اليها . لذا لا عجب أن نجد أن الدول المستقطبة للعمالة مثل استراليا وكندا وغيرهما تضع نظاما يعتمد على تشجيع المستويات العلمية المرتفعة المهاجرة اليها عن طريق إتباع نظام النقاط فى التقييم وكلما إزداد عدد النقاط زاد حجم المكاسب الاقتصادية المتوقعة .[١]

وتزداد أهمية إرتفاع مستوى التعليم والمهارة فى ظل الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات التى تشكل أحد إتفاقات جولة أورجواى الأخيرة(٨٦-١٩٩٣). إذ فى الوقت الذى سعت فيه الى تحرير التجارة العالمية فى السلع والخدمات ، نجدها تنص فى م٥ مكرر على أن " من حق الدول أن تضع الشروط الخاصة

The Economist , november , 29th 1997. (1)

بالإقامة وتراخيص العمل ". وأن تخطر مجلس التجارة فى الخدمات بذلك . لذا فـإن الدول تضع الشروط التى تحقق مصلحتها وهذه الشروط تميل عادة ضد العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة وفى صالح العمالة الماهرة والمتعلمة تعليما جيدا .

الخلاصة

تخلص الدراسة السابقة الى أن هناك علاقة عضوية متعددة الأبعاد والجوانب بين التعليم والتنمية . فالتعليم الجيد يشكل البنية الأساسية والعنصر المفتاحى لتحقيق التنمية فى مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... الخ ، مما ينعكس بطبيعة الحال على التنمية الاقتصادية على المستوى الكلى . والتعليم يسهم إسهاما كبيرا فى رفع مستوى الانتاجية من خلال الإرتقاء بالقدرات المهارية والذهنية والعقلية لدى العاملين ومن خلال الإسهام فى خلق المجتمع العلمى الذى يقدر العلم والمتعلمين مما يفتح الآفاق أمام إستخدامه والإستفاده منه.

كما خلصت الدراسة الى أن التعليم يسهم فى خلق البيئة المواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها . اذ أنه فى ظل التقدم العلمى والتكنلوجى وازدياد المنافسة الدولية أصبحت الاستثمارات الأجنبية تتجه الى الدول ذات العمالة والقدرات والمهارات المرتفعة المستوى وليس العمالة الرخيصة فقط هذا من جهة . كما أثبتت الدراسات التطبيقية أن إرتفاع مستويات المهارة والقدرات العقلية والذهنية يؤدى الى جذب الاستثمارات الأجنبية فى الصناعات والأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة . هذا فى حين أن مجرد وفرة العمالة قد يجذب الاستثمارات فى الصناعة خفيضة القيمة أو الملوثة للبيئة . وهنا نجد أن التعليم يلعب دورا محوريا فى اعداد القوة العاملة الفاعلة فى هذا الصدد .

كما أن الدراسة كشفت عن أن التعليم يعمل على تهيئة القواعد الأساسية لإجراء البحث العلمى والتطوير . وهذا يتحقق من خلال توفير القاعدة البشرية

الأولية والقاعدة رفيعة المستوى اللازمة للقيام بهذه البحوث . ومن ناحية أخرى فإن إعداد القوة البشرية يحقق هذا الهدف من خلال تشجيع الانتاج والإنتاجية وجذب الاستثمارات الأجنبية مما قد يسهم فى خلق سوق لمنتجات البحث العلمى والتطوير. هذا بالإضافة الى أن الدراسة أزاحت الستار عن حقيقة أن التعليم يزيد من عائدات العمالة المهاجرة الى الخارج . وتتحقق هذه الزيادة من خلال زيادة فرص الهجرة أمام المتعلمين إذ تزداد هذه الفرص كلما إزداد مستوى التعليم . كما أن مكاسب وأجور المتعلمين تعليما عاليا تفوق بكثير أجور غير المتعلمين أو أنصاف المتعلمين .

ولعله من المفيد أن نسجل أن التعليم يعد أحد أهم أركان التنمية المتواصلة ذات الجذور الوطنية ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى أن هناك علاقة دائرية بين التعليم والتنمية إذ فى الوقت الذى يقود فيه التعليم عملية التنمية ويرفع من معدلاتها كما رأينا سابقا ، فإن تحقيق التنمية ينعكس بدوره على التعليم . فالاقتصاد المتطور يتسم بقوة الاعتماد والتساند بين القطاعات الاقتصادية . لذا فإنه كلما تقدم الاقتصاد وتطور المجتمع وإزداد إعتماده على المعلومات والمعرفة ، كلما إزداد الطلب على العمالة الماهرة عالية التعليم والتدريب المرتبط بها . كما أنه كلما إزدادت معدلات التنمية إزدادت معها إمكانية توفير الموارد المالية وتخصيصها للأغراض التعليمية . والواقع أن هذا ما يحدث فى الدول المتقدمة وما يحدث عكسه تماما فى الدول المتخلفة حيث تتسم بإنخفاض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاجمالى .

والله تعالى أسال التوفيق والسداد

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

١- أحمد محمد مندور :

"تمويل التعليم العالى فى الدول النامية : المحددات الاقتصادية ومعدلات العائد" بحوث مؤتمر التعليم العالى وتحديات القرن الحادى والعشرين ، جامعة المنوفية . ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦.

٢-اسماعيل صبرى عبد الله :

" تمويل التعليم العالى " مؤتمر التعليم العالى فى مصر وتحديات القرن ٢١.مؤتمر جامعة المنوفية ، القاهرة ٢٠-٢١ مايو ١٩٩٦ .

٣-السيد أحمد عبد الخالق :

" مدخل الى دراسة التنمية الاقتصادية ". مكتبة الجلاء ،المنصورة ، ١٩٨٨.

٤- إزاو سوزوكى :

" إصلاح التعليم فى اليابان ، فى منظور القرن ٢١". مستقبليات ، مجلد ٢٠، العدد ١-١٩٩٨.

٥ - جاك ديلور :

" التعليم من أجل المستقبل " رسالة اليونسكو ، أبريل ١٩٩٦.

٦- جسبير سرجيت سنيغ :

" التعليم العالى والتنمية - تجربة أربعة بلدان صناعية جديدة فى آسيا . مستقبليات ، (٧٩) مجلد ٢١ ، عدد ٣ ، ١٩٩٦.

٧-حامد عمار :
" التنمية البشرية فى الوطن العربى-المفاهيم والمؤشرات " القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٢ الطبعة الأولى (١).
٨- حلبى عبد الهادى حلبى :
" التعليم والبطالة-رؤية عمالية " مؤتمر اقتصاديات البيئة ،كلية تجارة. المنصورة ، ١٧-١٩ إبريل ١٩٩٥.
٩- رياض طبارة:
" تنمية الموارد البشرية و أبعادها السكانية فى الوطن العربى " المستقبل العربى : ١٠٩ ، ١٠ مارس سنة ١٩٨٨.
١٠- ستيفن هاينمان :
" التنمية البشرية فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا " ندوة آفاق التنمية العربية فى التسعنيات ، البحرين . ١-٣ فبراير ١٩٩٣.
١١-سيد عاشور أحمد:
" التجربة اليابانية و التعليم ". فى التعليم فى القرن الحادى و العشرين ، محمد ابراهيم منصور، مركز دراسات المستقبل-جامعة أسيوط١٩٩٦
١٢-صندوق النقد الدولى :
آفاق الاقتصاد العالمى ـ العولمة:الفرص والتحديات .
واشنطون،مايو١٩٩٧
١٣- غادة قضيب اللبان :
" التعليم مشروع اقتصادى ".المستقبل العربى ، ١٣ ابريل ١٩٩١.
١٤-فرنسوا جرو :
" فتح آفاق جديدة فى تعليم العلوم " رسالة اليونسكو ، أبريل ١٩٩٦.

١٥- فيليب هوجز :
"التعليم والعمل: حوار بين عالمين" مستقبليات،مجلد ٢٧، عدد (١) مارس ١٩٩٧.
١٦- محمد متولى غنيمة :
" الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل ـ القيمة الاقتصادية للتعليم فى الوطن العربى (١) الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٦.
١٧- محمد محمود الامام:
" التنمية البشرية من المنظور القومى " ندوة التنمية البشرية فى الوطن العربى . بيروت ، فبراير ١٩٩٥.
١٨- محمود عبد الفضيل :
"الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل الاقتصادى العربى". ندوة: التحديات المستقبلية التى تواجه اقتصادات المنطقة العربية . المستقبل العربى (٢٢٠) ١٩٩٧/٦ .
١٩- نادر فرجانى :
" التطورات الحديثة فى البطالة السائدة : مصر ٨٩-١٩٩٢ " المشكاة القاهرة ، مارس ١٩٩٣ .
٢٠- وادى د. حداد :
" عولمة الاقتصاد وتكوين المهارات وأثرها على التعليم " مستقبليات ، مجلد (٢٧) ، عدد (١) مارس ١٩٩٧
٢١-يسرية مغازى شعير:
"اقتصاديات التعليم ومحاولة لقياس العائد الاقتصادى من التعليم الجامعى فى مصر ". رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

1-Barro .R.J. : " Human Capital and Economic Growth". Kansas -City Federal Reserve Bank. A symposium held in August 27 29,1992.

2- Bartel , A. & Lichenberg, F. "The Comparative Advantage of Educated Workers in Implementing New Technology" Review Economics & Statistics 6 (1987). 140 - 54. of

3- Becker, G.S. "Investment in Human Capital : A Thoretical Analysis'' J.P.E. 70, 1962 : 9-49

4-Freidman ,M." Capitalism & Freedom" University of Chicago Press: Chicago & London ,1982- 103.

5-Griliches, Z. " Education, Human Capital and Growth : A Personal Prespective" Journal of Labor Economics , vol.15 ,no.1, Pt.2, 1997.

6-Haribson ,F. "Education for Development" in: a Scientific Technology and Economic Development.New York,Alfred .A.Knopf, 1963.

7-Isaak, R.A. "Managing World Economic Change - Political Economy Pretice - Hall International l International. Inc, London, 1995.

8-Mello,Jr.D.E "Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth : A selective Survey". The Journal Development Studies, Vol 34 . No.1 October 1997.

9-Moock, P.R.& D.T.Jamison "Educational Development in Sub-Sharam Africa" Finance & Development \ March 1988.O

10- Oughton,C." Competitiveness Policy in the 1990s". The Economic Journal,107(444) September,1997,pp:1480-1503.

11- Safadi, R. "Global Challenges & Opportunities Facing MENA Countries at the Dawn of the 21st Century". Working Paper 9624.

12-Schult, T.W. "Capital Formation by Education" JPT , 1960 , 68 571- 583.

13-Streeten, P. "The Frontiers of Development Studies". the Macmillan Press Ltd ,1972 ,1979.

14- Singh,A " Global Economic Changes,Skills and international competitiveness" International Labour Revisw, Vol.133, No.2,1994

15-Singh, A. "The Causes of Fast Economic Growth in East Asia". UNCTAD REVIEW United Nations, 1995 : 91-129.

16-Todaro, M. P. "Economic Development". Longman, London, 1997. Sixth edition.

17-Verspoor,A. "Education Development : Priorities for The Nineties" Finance & Development/March 1990.